● أخبار قصيرة

ترامب يطمح للحصول على جائزة نوبل للسلام

رأى رئيس الوزراء البولندي الأسبق ليزيك ميلر أن تحقيق السلام في أوكرانيا من شأنه أن يمهد الطريق للرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب للفوز بجائزة نوبل للسلام.
وأوضح ميلر، الذي تولى رئاسة الوزراء في بولندا خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، في حوار مع صحيفة "رزيكزبوسبوليتا" البولندية، أن ترامب يضع إنهاء النزاع الأوكراني على رأس أولوياته. وأضاف في رده على سؤال حول إمكانية نجاح ترامب في حل الأزمة الأوكرانية: "بالطبع هذا هو هدفه الرئيسي، إذ يطمح للفوز بجائزة نوبل للسلام. وإذا نجح في إنهاء هذه الحرب، فسيحصل عليها بلا شك". ولفت ميلر إلى أن تحقيق السلام قد يتطلب من كييف "التصالح مع فكرة خسارة الأراضي التي فقدت السيطرة عليها".

روسيا: تصريحات بريطانيا تنذر بتصعيد جديد

حذرت السفارة الروسية في لندن من أن التصريحات والوثائق الرسمية الصادرة عن الحكومة البريطانية تكشف عن خطط استفزازية قد تؤدي إلى تصعيد جديد في المنطقة.
وجاء موقف البعثة الروسية رداً على زيارة رئيس الوزراء البريطاني كاير ستارمر إلى العاصمة الأوكرانية كييف، حيث أعلن عن توقيع اتفاقية "شراكة مئوية" بين بريطانيا وأوكرانيا. واعتبرت السفارة أن هذه الخطوة تمثل تصعيداً استفزازياً جديداً من الجانب البريطاني تجاه روسيا. وأوضحت السفارة الروسية أن خطط بريطانيا لإنشاء قواعد عسكرية في الأراضي الأوكرانية، إضافة إلى مساعيها للمساهمة في تطوير أسلحة بعيدة المدى، من شأنها أن تفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التصعيد في المنطقة.

باكستان.. ٤,٥ مليون شخص عاطل عن العمل في عام ٢٠٢٤

وفقاً للتقرير الاقتصادي الباكستاني، بلغ عدد القوى العاملة في باكستان خلال عام ٢٠٢٤ نحو ٧١,٨ مليون شخص، يتوزعون بين ٤٨,٥ مليون شخص في المناطق الريفية و٢٣,٣ مليون شخص في المناطق الحضرية.
أما عدد العاملين فعلياً فيبلغ ٦٧,٣ مليون شخص، منهم ٤٧,٧ مليون في المناطق الريفية و٢١,٥ مليون في المناطق الحضرية.
وأشار التقرير إلى أن عدد العاطلين عن العمل في باكستان وصل إلى ٤,٥ مليون شخص في عام ٢٠٢٤.
كما أظهرت الإحصائيات أن نسبة البطالة بين النساء تبلغ ١٠٪ مقابل ١٤٪ بين الرجال.

رغم موافقة الحكومة على مسودة القانون

ما هي التحديات والتداعيات التي تواجه انضمام أرمينيا إلى الإتحاد الأوروبي؟

الوفاق/ المشهد السياسي في أرمينيا يشهد تحولاً جذرياً مع توجه الحكومة نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، في خطوة تثير جدلاً واسعاً على المستويين المحلي والدولي، خاصة مع تداعياتها المحتملة على العلاقات مع روسيا والاتحاد الاقتصادي الأوراسي.
في ٩ يناير، وافقت الحكومة الأرمينية على مسودة قانون يمهد الطريق لبدء عملية انضمام البلاد إلى الاتحاد الأوروبي. وقد حاول رئيس الوزراء نيكول باشينيان تجنب تحمل مسؤولية تداعيات هذا القرار من خلال اقتراح إجراء استفتاء شعبي حول العضوية في الاتحاد الأوروبي.

الموقف الغربي

رغم الترحيب الغربي بقرار يريفان، إلا أن هناك حذراً في التعامل مع هذا التوجه. وتثار تساؤلات حول توقيت القرار الأرميني نحو التوجه الأوروبي، خاصة في ظل تأجيل جورجيا لمسارها الأوروبي، وانتظار مولدوفا، واشتعال الحرب في أوكرانيا. ويطرح التساؤل: هل كانت تجربة فنلندا مصدر إلهام ليريفان؟
صرحت أنيتا هيبر، المتحدثة باسم دائرة العمل الخارجي الأوروبي، أن المفوضية الأوروبية تعتزم دراسة المشروع القانوني المقدم من الحكومة الأرمينية لبدء عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
وأضافت: "سنقوم بتحليل هذا المشروع القانوني ومناقشته مع الحكومة الأرمينية."

المخاوف من التداعيات

يعتبر هنريك دانيليان، رئيس منظمة شباب الحزب الجمهوري الأرميني المعارض، أن عام ٢٠٢٥ سيكون عام انهيار الاقتصاد والأمن وكذلك عام الركود لأرمينيا. وقال دانيليان: "بدأت حكومة باشينيان من خلال طرح مسألة العضوية في الاتحاد الأوروبي أجندة مدمرة لأرمينيا ستكون لها عواقب وخيمة في الاتحاد الأوروبي. لا يمكن لأرمينيا أن تكون عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي في نفس الوقت. سيؤدي تقليص العلاقات مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي إلى زيادة حادة في أسعار الطاقة والمواد الغذائية وانخفاض بنسبة ٨٠٪ في صادرات البضائع الأرمينية. سيفلس قطاع كبير من الشركات الأرمينية، وسيكون إنجازهم الوحيد هو القدرة على مواجهة الإفلاس في مدن مثل برشلونة أو نابولي بفضل إلغاء التأشيرات مع الاتحاد الأوروبي."

الموقف الروسي وتحذيراته

في ٩ يناير، أعلن أليكسي أورتشوك، نائب رئيس الوزراء الروسي، أن موسكو تعتبر بدء دراسة المشروع القانوني لانضمام أرمينيا إلى الاتحاد الأوروبي بداية خروج هذا البلد من الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مؤكداً أن عضوية أرمينيا في الاتحاد الأوروبي لا تتوافق مع عضويتها في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.
وأوضح المسؤول الروسي أن "كلا الاتحادين يعنيان عدم وجود حدود جمركية وحرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة"، معتبراً أنه من المستحيل تصور التقاء هذين الاتحادين في نقطة ما.
وحذر أورتشوك بقوله إن "المشروع القانوني لبدء عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي تتم دراسته في أرمينيا يجبر هذا البلد على الاختيار"، طالباً بشكل غير مباشر من حكومة باشينيان التصرف بحكمة.
كما حذر من أنه في حال تقييد علاقات أرمينيا مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، سترتفع أسعار الطاقة والمواد الغذائية من جهة، وستنخفض صادرات البضائع الأرمينية بنسبة ٧٠-٨٠٪ من جهة أخرى.

رئيس منظمة شباب الحزب الجمهوري الأرميني المعارض: بدأت حكومة باشينيان من خلال طرح مسألة العضوية في الاتحاد الأوروبي أجندة مدمرة لأرمينيا ستكون لها عواقب وخيمة

وأضاف أورتشوك: "وبالتالي، سيفقد المواطنون العاديون دخلهم ووظائفهم وسيضطرون لدفع المزيد مقابل السلع الأساسية. في المقابل، سيحصلون على الأرجح على إلغاء التأشيرات وستواجه أرمينيا انخفاضاً في عدد السكان. يتضح الآن بشكل متزايد أن العضوية في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي هي امتياز"، مشبهاً العضوية في الاتحاد الأوروبي بـ "شراء تذكرة لسفينة تيتانيك".
وفي نهاية العام الماضي، صرح أورتشوك بأن حجم التبادل التجاري بين روسيا وأرمينيا تضاعف في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٤.
كما أضاف أنه "في عام ٢٠٢٤، يمكن أن يصل حجم التبادل التجاري بين أرمينيا وروسيا إلى ١٤-١٦ مليار دولار، أي ٦ أضعاف أكثر من عام ٢٠٢٠ (٢,٣ مليار دولار). علاوة على ذلك، بلغت استثماراتنا في أرمينيا ٣,٤ مليار دولار. تعمل أكثر من ٤٠ شركة روسية كبرى في أرمينيا. بعضها من أكبر دافعي الضرائب لميزانية الدولة الأرمنية".

تحريض غربي وصبر روسي

في السنوات الأخيرة، ازداد التوجه المناهض لروسيا في أرمينيا بشكل ملحوظ. تم اعتقال وملاحقة الأفراد والجماعات المؤيدة لروسيا أو تهميشهم. ولم يُنس بعد الهجوم بالبيض على السفارة الروسية في يريفان. كما أن انضمام أرمينيا إلى نظام روما الأساسي، الذي تم بهدف اعتقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كان أيضاً بتحريض من الغرب.
في العام الماضي، انسحب حرس الحدود الروسي من منطقة "زوارتنوس" على الحدود الإيرانية الأرمينية، مما مهد الطريق للنقل السهل للعسكريين والشحنات العسكرية الأمريكية والأوروبية. لا تولي يريفان اهتماماً لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، لكن روسيا ما زالت تتحلى بالصبر والتسامح تجاه أرمينيا.
يمثل توجه أرمينيا نحو الاتحاد الأوروبي منعطفاً تاريخياً في سياستها الخارجية، مع ما يحمله من فرص وتحديات. ورغم التحذيرات الروسية والمخاوف الاقتصادية، تبدو الحكومة الأرمينية مصممة على المضي قدماً في هذا المسار، مما سيؤثر على التوازنات في المنطقة. وتبقى التساؤلات قائمة حول قدرة أرمينيا على تحمل التداعيات الاقتصادية والسياسية لهذا التحول الاستراتيجي.

أزمة ثقة في السياسة الألمانية

المشهد السياسي الألماني يشهد تحولات مثيرة للقلق قبيل الانتخابات المقبلة، حيث تكشف استطلاعات الرأي عن عزوف متزايد للناخبين وارتفاع شعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة، مما يثير مخاوف بشأن مستقبل التحالفات السياسية في البلاد.
وفقاً لصحيفة "برلينر تسايتونغ"، تجري الحملة الانتخابية في ألمانيا وسط عزوف واضح من قبل العديد من الناخبين عن المشاركة فيها. وتظهر نتائج دراسة أجراها معهد "فورسا" أنه قبل ستة أسابيع من إجراء الانتخابات، ارتفعت نسبة الناخبين المترددين والذين لم يتخذوا قراراً بشأن التصويت إلى ٢٨٪، وهو رقم أعلى بكثير من النسب السابقة.
وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت حوالي ٢٢٪ قبل عيد الميلاد.
ووفقاً لمعهد فورسا، في حين يظل عدد متزايد من الناخبين مترددين، تواجه الأحزاب التقليدية - الاتحاد المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي - صعوبة في حشد مؤيدين جدد.
الوضع متوتر للغاية، ويواصل حزب "البديل من أجل ألمانيا" اليميني المتطرف تحقيق نتائج أفضل. ومع ذلك، يرفض اتحاد الأحزاب المسيحية بحزم التعاون مع الحزب المتطرف. وبالتالي، تزداد صعوبة خيارات تشكيل ائتلاف حكومي مستقبلي، وقد يؤدي خطر الوصول إلى طريق مسدود إلى تأجيج المنافسة الانتخابية.
وتشير أحدث استطلاعات الرأي إلى أن ٣١٪ من الناخبين المؤهلين سيصوتون لاتحاد الأحزاب المسيحية، و١٦٪ للحزب الاشتراكي الديمقراطي، و١٣٪ لحزب الخضر، و٢٠٪ لحزب البديل من أجل ألمانيا، و٤٪ للحزب الديمقراطي الحر. وبناءً على ذلك، سيتمكن أربعة أحزاب فقط من دخول البرلمان.

ونظراً للاستياء الكبير من الفاعلين السياسيين في الحكومة والمعارضة، يبدو أن حزب البديل من أجل ألمانيا المتطرف هو الوحيد القادر على كسب دعم إضافي بين الناس. وقد حذر معهد فورسا في هذا السياق من خطر مشاركة الحزب المتطرف في الحكومة المقبلة.
وتظهر نتائج استطلاع معهد فورسا أنه إذا كان بإمكان المواطنين الألمان انتخاب المستشار مباشرة، فإن فريدريش ميرتس، مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي، سيتعادل للمرة الأولى مع روبرت هابيك، مرشح حزب الخضر، بنسبة ٢٣٪ لكل منهما. في حين سيحصل أولاف شولتز، مرشح الحزب الاشتراكي الديمقراطي، على ١٧٪، وأليس فايدل، مرشحة حزب البديل من أجل ألمانيا، على ١٦٪. وأظهرت النتائج أن حوالي خُمس المستجيبين (٢١٪) لن يختاروا أياً من المرشحين.
ووفقاً لمعهد فورسا، ارتفعت نسبة الناخبين المؤهلين الذين يعتبرون الوضع الاقتصادي أكبر مشكلة في ألمانيا خلال العام الماضي. ففي شهري ديسمبر ويناير، اعتبر ما يقرب من ثلاثة أرباع المستجيبين الوضع الاقتصادي المشكلة الأهم في البلاد. كما اعتبر خُمسا المستجيبين سياسات الأحزاب وطريقة تفاعل الفاعلين السياسيين مع بعضهم البعض المشكلة الرئيسية، في حين رأى ربع المستجيبين أن الهجرة هي المشكلة الأساسية، وخُمسهم اعتبر عدم المساواة الاجتماعية المشكلة الرئيسية.